منجـــزات ١٥ مايـــو
الديمقراطيـــــــــة

● بدأت الانجازات الديمقراطية لثورة التصحيح باصدار الدستور الدائم لمصر في ١١ سبتمبر سنه ٧١ وقد اعتبرت وثيقة اصداره الديمقراطية هي الاساس الوطيد في صرح الدولة الحديثة وقد ركز الدستور على الاعلاء والاعتزاز بالشعب وسلطانه في الرقابة على الحكومة وتقرير الحريات.. كما نص على ان سيادة القانون هي اساس الحكم في الدولة وعلى وجوب ان تخضع الدولة للقانون .

وقد وضع الدستور المبادئ الاساسية لتنظيم حريات المواطنين وحقوقهم وواجباتهم .. ونصت احكامه على كفالة الحرية الشخصية للمواطن في حياته الخاصة وكذلك حرية الرأى في حدود القانون وحرية الصحافة والطباعة والنشر الا في حالة الطوارئ او زمن الحرب..

● ولم يكن من الممكن البدء في اية تنمية اجتماعية واقتصادية في مناخ يسوده الخوف والشك فكان لابد لثورة التصحيح من رفع كل المظالم التي مارستها مراكز القوى لمصالحها الشخصية فتم الافراج عن المعتقلين السياسيين ولم يعد في مصر اى معتقل سياسي .. كما انتهت كافة الاجراءات الاستثنائية وصدر القانون الذي تضمن تقييد وتضييق عمليات القبض والتفتيش او وسائل المراقبة بالاضافة الى انهاء قانون المراقبة واستكمال كل ذلك بصدور قانون الحريات وقانون الوحدة الوطنية .

● آمنت الثورة بأنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية دون الانتقال الى التنمية الاجتماعية لذلك كان من الضروري الانتقال الى مرحلة التنمية الشاملة برفع الحدود الدنيا للاجور والدخول والمعاشات والتوسع في مد مظلة التأمينات بهدف حماية كل مواطن وتأمينه على مستقبله وتوفير المناخ الصحي الملائم للتعبير عن حرية الرأى والممارسة الديمقراطية السليمة .

● لم تعتمد ثورة التصحيح على الشعارات البراقة عن الحرية والديمقراطية وانما اتجهت الى اعادة بناء التنظيمات السياسية وتوفير قنوات الاتصال اللازمة بين القواعد الشعبية والسلطة الحاكمة. ولهذا تمت اعادة انتخاب مجلس الشعب في عام ٧١ واجريت انتخابات جديدة في جميع النقابات المهنية والعمالية ومجالس ادارات الوحدات الانتاجية . وكان التصحيح منطلقا لبناء الاتحاد الاشتراكي على اساس الحرية والديمقراطية فتمت اعادة بنائه من القاعدة الى القمة بمستوياته المختلفة في يوليو سنة ٧١ وبدأت مرحلة جديدة تتسم بالانفتاح السياسي والفكري والاقتصادي على طريق الحرية والاشتراكية والديمقراطية .

● ثم قدم الرئيس انور السادات ورقة اكتوبر سنة ٧٤ لتنطلق بالعمل الوطني الداخلي حتى عام ٢٠٠٠ وحصلت وثيقة اكتوبر على موافقة ٩٩٫٩٥ من اصوات الناخبين . **واكدت الوثيقة حماية جميع الانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمكتسبات الشعبية التي حققتها ثورة يوليو واكدت على الوحدة الوطنية والحوار الديمقراطي والحرية السياسية للمواطنين باعتبارها من الركائز الاساسية لبناء الدولة العصرية الحديثة.. كما نصت الوثيقة على ضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكي .**

● وفي ضوء هذا تقدم الرئيس انور السادات في العام الماضي بورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي ودارت مناقشات واسعة انتهت الى تقرير اعدته لجنة رباعية شكلها الرئيس لتجميع اتجاهات الحوار حول التطوير .. وانتهى رأى الاغلبية الى الابقاء على الاتحاد الاشتراكي مع تطويره للقضاء على سلبياته التي اوردتها ورقة الحوار وذلك بالاتجاه الى تشكيل المنابر لتنظيم اسلوب المعارضة داخله . ولكن عند بدء عملية قيام المنابر تقدمت طلبات لانشاء حوالي ٤٠ منبرا ورئي ان ذلك سيؤدي الى تفتيت العمل السياسي ولهذا تم تشكيل لجنة مستقبل العمل السياسي برئاسة المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب في يناير الماضي وضمت مائة عضو . وقد اوضحت اللجنة في فبراير الماضي الاتجاه الى تشكيل ثلاثة منابر تبدأ بها تجربة ممارسة العمل السياسي الجديد وبالفعل تم تشكيل المنابر الثلاثة تمثل اليمين والوسط واليسار تلتقي حول المبادئ الاساسية وهي الاشتراكية والديمقراطية والوحدة الوطنية . **وقد اكد الرئيس السادات انه ينظر للتنظيمات الثلاثة نظرة محايدة لا تمييز لاحدها على الاخر وانما مرجع التمييز هو رأى تحالف قوى الشعب العاملة حول برنامج هذه التنظيمات ومدى تأييد الرأى العام لها .**

● وتأكيدا لسيادة الشعب في الحكم صدر قانون الحكم المحلي مؤكدا سلطة المجالس المحلية المنتخبة فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية وفي نوفمبر الماضي اجريت لاول مرة في تاريخ مصر الحديث انتخابات المجالس المحلية على مختلف مستوياتها بالانتخاب الحر المباشر وبذلك توفرت الضمانات الكافية لهذه المجالس للقيام برسالتها على اساس من الديمقراطية الكاملة .

● وامتدادا لجو الحريات الذي هيأته حركة التصحيح وايمانا من الرئيس انور السادات بان حرية الكلمة هي مظهر الحكم الديمقراطي السليم . اتخذ الرئيس السادات في ٨ مارس سنة ٧٤ قراره بالغاء الرقابة على الصحف وفرض المحظورات على الاخبار العسكرية لدواعي الامن في البلاد . كما تم تشكيل المجلس الاعلى للصحافة في ١١ مارس سنة ٧٥ لوضع ميثاق العمل الصحفي ضمانا لحرية الصحافة

وقد اعلن الرئيس السادات في اكثر من مناسبة ان ميثاق العمل الصحفي هو الضمان الحقيقي لحرية الكلمة باعتبارها ضمانا لقوة الحكم وان اصراره على حرية الكلمة ينبع من ايمانه بقدسيتها . كما أكد انه لا تراجع من حرية الصحافة .

ولتحقيق هذه الاهداف صدر قرار باعادة تنظيم الصحافة بحيث تصبح مؤسسة قومية مستقلة تؤدي دورها في خدمة مصالح قوى الشعب العاملة وتحقيق اهداف المجتمع عن طريق الكلمة الحرة والنقد البناء □